



قياس أثر التغير في معدل الاحتياطي الإجمالي على تطور المستوى العام

للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017

Measuring the change effect in the compulsory reserve rate on the development of the general price level in Algeria

For the period 2000-2017

فائزة لعراف

جامعة المسيلة (الجزائر)

faiza.laaraf@univ-msila.dz

المعلومات المقال	الملخص:
تاريخ الارسال: 26 نوفمبر 2020	تهدف هذه الدراسة تحديد مفاهيم كلا من السياسة النقدية للبنك المركزي ومعدل الاحتياطي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، تم في الجانب التطبيقي منها قياس ومعرفة طبيعة أثر تغير معدل الاحتياطي الإجمالي على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، من خلال بناء نموذج انحدار لقيم متغيرات الدراسة. وقد كان من أبرز النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة أنه: يوجد علاقة ارتباط وأثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإجمالي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.
تاريخ القبول: 18 فيفري 2021	
الكلمات المفتاحية: ✓ معدل الاحتياطي الإجمالي ✓ المستوى العام للأسعار ✓ السياسة النقدية	
Article info	Abstract :
Received 26 November 2020	<i>This study aims to define the concepts of the monetary policy, the compulsory reserve rate, and the general price level. In the applied aspect, the change impact of the compulsory reserve rate on the general price level in Algeria for the period 2000-2017 has been measured, by regression model. One of the most results obtained is: There is a correlation and a significance positive impact for the rate of compulsory reserves in banks on the general level of prices in Algeria during the period 2000-2017. We also observed a rise in the general level of prices in Algeria during the years 2000-2017</i>
Accepted 18 February 2021	
Keywords: ✓ Compulsory reserve rate ✓ General price level ✓ Monetary policy	

مقدمة:

تستخدم السلطات النقدية عدداً من الأدوات للرقابة على الائتمان وتوجيهه. وتعمل هذه الأدوات على التدخل المباشر في تحديد حجم الائتمان المخصص للقطاعات الاقتصادية المختلفة (أي تؤثر على جانب الطلب على الائتمان) وتوجيهه بما يتفق مع أهداف السياسة النقدية. ويعتبر معدل الاحتياطي الإجباري من الأدوات المباشرة التي يستخدمها البنك المركزي في سياسة النقدية للتأثير على الاقتصاد بصفة عامة وعلى مستويات الأسعار بصفة خاصة.

وقد لجأ البنك المركزي في الجزائر إلى فرض احتياطي إلزامي على البنوك التجارية منذ نوفمبر 1994، حيث أصدرت التعليمية 94/16 التي تلزم البنوك والمؤسسات المالية بالاحتفاظ بمبالغ معينة من الاحتياطيات لديها على شكل ودائع لدى البنك المركزي، كما حددت هذه التعليمية نسبة الاحتياطي الإجباري بـ 2.5%، ليم رفعها في السنوات المالية (مدوخ، 2011، ص375).

من ما سبق تتضح إشكالية دراستنا هذه في السؤال التالي:

هل هناك أثر لتغير معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017؟
وللإجابة على سؤال الدراسة سوف نختبر صحة الفرضية الرئيسية التالية:

يوجد علاقة ارتباط وأثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

والتي تتفرع عنها الفرضيات الفرعية التالية:

توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين معدل الاحتياطي الإجباري والمستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017.
يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

يهدف هذا البحث إلى تسليط الضوء على مفاهيم السياسة النقدية للبنك المركزي ومعدل الاحتياطي الإجباري والمستوى العام للأسعار، ومعرفة طبيعة و قياس أثر تغير معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017. وللإجابة على إشكالية الدراسة قمنا باستخدام المنهج الوصفي والقياسي من خلال بناء نموذج انحدار لقيم متغيرات الدراسة التي تحصلنا عليها من نشرات البنك المركزي لسنوات 2000 لغاية 2017، واستخدمنا برنامج spss v22 كأداة للقياس الإحصائي. وتقسم دراستنا هذه إلى محورين أساسيين تناولنا في المحور الأول الإطار النظري للدراسة والتعريف بمتغيرات الدراسة وخصصنا المحور الثاني للجانب التطبيقي من الدراسة وبناء النموذج، بالإضافة إلى مقدمة وخاتمة والمراجع المستخدمة في الجانب النظري.

1. الإطار النظري للدراسة

1.1. السياسة النقدية

تعرف السياسة النقدية بمعناها الضيق بأنها مجموعة من الإجراءات التي تتخذ من قبل الحكومة والبنك المركزي بهدف التأثير على عرض النقود و الائتمان كأهداف لتحقيق الاستقرار النقدي وتوفير البيئة الملائمة للنمو الاقتصادي بما يتناسب مع إمكانيات الاقتصاد الوطني، وبأنها مجموعة الوسائل التي تتبعها الإدارة النقدية لمراقبة عرض النقد بهدف بلوغ أهداف اقتصادية محددة لتحقيق الاستخدام الكامل. (ياس، 2016، ص60)

وفي مفهومها الواسع السياسة النقدية هي إحدى السياسات الاقتصادية التي تستخدمها الدولة لتحقيق أهداف الاقتصاد الوطني المختلفة كالنمو والعمالة والحد من معدلات التضخم. ويتم ذلك من خلال إدارة وتعديل العرض النقدي سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة للتأثير على مستوى النشاط الاقتصادي (Griffiths and Wal, 1993, p401).

وبالرغم من أن السياسة النقدية في الوقت الحاضر ينظر إليها كأحد الأدوات الرئيسية لتنفيذ وتحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، إلا أن الفكر الاقتصادي شهد تغيراً في تحديد أهمية دور تلك السياسة عبر الزمن. فوفقاً لأنصار المدرسة الكلاسيكية فإن السياسة النقدية تعتبر سياسة محايدة لا تؤثر على مستوى الناتج والتشغيل. وإنما تؤثر التغيرات في كمية النقود فقط على المستوى العام للأسعار في نفس الاتجاه وبنفس النسبة وذلك في ظل الافتراض الكلاسيكي بتوازن الاقتصاد عند وضع التوظيف الكامل (عفيفي، 2004، ص183).

في حين يرى أنصار المدرسة الكينزية والكينزيون الجدد أن السياسة النقدية ليست محايدة، وإنما لها تأثيراً ملموساً على مستوى النشاط الاقتصادي، خاصة في ظل عدم إمكانية تحقق الافتراض الخاص بالتوظيف الكامل في بعض الأحيان. وقد أوضح كينز أن التغيرات في كمية النقود تؤثر على مستوى النشاط الاقتصادي من خلال قناة سعر الفائدة. إلا أن التحليل الكينزي إنتهى إلى تعظيم دور السياسة المالية على حساب السياسة النقدية نظراً لفشل السياسة النقدية وحدها في علاج أزمة الكساد العظيم (1929-1933) (عبد المولى، 2003، ص249).

أما أنصار المدرسة النقدية وعلى رأسهم "ميلتون فريدمان" فيرون أن السياسة النقدية تعد أداة قوية وفعالة في التأثير على النشاط الاقتصادي. حيث يحدث التغير في العرض النقدي آثاراً واسعة النطاق على الطلب الكلي ومن ثم على مستوى الناتج والتوظيف والأسعار. وتختلف هذه الآثار في الأجل القصير عنها في الأجل الطويل. ففي الأجل القصير تؤدي الزيادة في العرض النقدي إلى زيادة الدخل والناتج، في حين تؤدي هذه الزيادة في الأجل الطويل إلى زيادة المستوى العام للأسعار (عبد الرؤوف وهاشم، 2001، ص14 ص15).

وقد اختلف النقديون مع الكينزيين حول أهمية دور السياسة النقدية والمالية. إذ يرى النقديون أن العرض النقدي يلعب دوراً كبيراً في تحديد مستويات الناتج والدخل، وأن السياسة المالية تؤدي فقط إلى إحداث آثار توزيعية بين القطاعين العام والخاص "أثر المزاحمة". ولذا قاموا بتهميش دور السياسة المالية والتركيز على أهمية دور السياسة النقدية. (عفيفي، مرجع سابق، ص191-193) ومع احتدام آراء كل من النقديين والكينزيين حول أهمية السياسة النقدية، ظهر فريق آخر بزعامة "التر هيلر" الذي يرى أن كلا من السياستين النقدية والمالية على درجة واحدة من الأهمية والفاعلية في التأثير على مستوى النشاط الاقتصادي. ولذا نادى بضرورة استخدام أدوات كلا السياستين بما يتماشى مع الأوضاع الاقتصادية لتحقيق أكبر قدر من الفاعلية في تحقيق الأهداف الاقتصادية المختلفة (فؤاد، 1989، ص6).

تستخدم السياسة النقدية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي مجموعة من الأدوات والإجراءات التي من شأنها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان المتاح كماً ونوعاً وتوجيهه بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة. وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى نوعية. وتعتبر أداة معدل أو نسبة الاحتياطي الإجمالي أو القانوني من أهم الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

2.1. معدل (نسبة) الاحتياطي الإجمالي (القانوني):

نسبة الاحتياطي القانوني أو الإجمالي، هي نسبة من ودائع البنك التجاري يلتزم بالاحتفاظ بها في صورة رصيد دائن لدى البنك المركزي، دون أن يتقاضى فائدة في مقابلها (عبد الرحمن، 2004، ص12).

وهذا يعني أن جزء من ودائع البنوك يبقى مجمداً لدى البنك المركزي ولا تستطيع البنوك السحب منه إلا بقدر الانخفاض في ودائع زبائنها مما يؤدي إلى عدم قدرة البنوك على الاقتراض أو استثمار كل ودائعها وإنما فقط حجم ودائعها ناقص مقدار نسبة الاحتياطي الإجمالي (عبد الرضا وآخرون، 2019، ص284). ويحق للبنك المركزي تعديل هذه النسبة وفقاً لمقتضيات النشاط الاقتصادي. ويهدف البنك المركزي باستخدامه لهذه الأداة إلى تنظيم الائتمان والعرض النقدي عن طريق التأثير في أرصدة الاحتياطيات لدى البنوك التجارية التي

تستخدمها في منح القروض والسلفيات (Roger and David, 2004, p477)

ويستطيع البنك المركزي باستخدامه لنسبة الاحتياطي الإجباري التحكم في العرض النقدي الكلي بصورة مباشرة، حيث تفرض نسبة الاحتياطي على كل البنوك وفي نفس الوقت (يسري وآخرون، 1999، ص300)، فعند تغير نسبة الاحتياطي الإجباري بالزيادة أو النقصان فإن ذلك يؤدي إلى حدوث تأثير مضاعف على العرض النقدي (من خلال المضاعف النقدي) بالنقصان أو الزيادة -على الترتيب- من خلال التأثير على فائض الاحتياطيات لدى البنوك التجارية وبالتالي في قدرة هذه البنوك على منح الائتمان.

فعندما يرغب البنك المركزي في اتباع سياسة نقدية توسعية فإنه يخفض من نسبة الاحتياطي الإجباري بحيث تستطيع البنوك استخدام جزء من ودائعها المجمدة لدى البنك المركزي في منح الائتمان، والعكس يحدث إذا أراد البنك المركزي اتباع سياسة انكماشية فإنه يرفع نسبة الاحتياطي الإجباري مما يؤدي إلى تناقص قدرة البنوك على منح الائتمان. (ياس، مرجع سابق، ص61)

وتتوقف فاعلية هذه الأداة في التأثير على العرض النقدي على مدى توافر احتياطيات إضافية زائدة لدى البنوك التجارية. ففي حالة وجود فائض احتياطي لدى البنك التجاري فإن تغير نسبة الاحتياطي القانوني لن يؤثر بشماره المرجوة لأن ما سيحدث هو إعادة تقسيم الاحتياطي ما بين إلزامي وإضافي (Mishkin, 1998, p466)

وتجدر الإشارة إلى أن سياسة الاحتياطي الإجباري تعد أفضل وسائل البنك المركزي في التأثير على الائتمان بالدول النامية بالمقارنة بسياسة سعر الخصم وعمليات السوق المفتوحة نظراً لأن تطبيقها لا يشترط وجود أسواق مالية ونقدية متقدمة.

3.1. أهمية معدل الإحتياطي الإجباري:

المحافظة على ثقة الجمهور في النظام المصرفي وحماية البنك من مخاطر السيولة.

تؤدي إلى سلامة السيولة المالية للبنك وتحافظ على مركزه المالي من خلال رفع قدرته على الوفاء بالتزاماته التعاقدية تجاه زبائنه ومتعامله في مواعيد استحقاقها.

تعزز من ثقة السلطة الرقابية والجمهور المصرفي وغير المصرفي بقدرة البنك المالية في المحافظة على أموال المودعين، لأنها تعتبر بمثابة حاجز أمان لحماية البنك من خطر العجز في السيولة والإفلاس .

إن الاحتياطات الاجبارية للبنوك عندما تكون لدى البنك المركزي يؤدي ذلك إلى زيادة قوة النظام المصرفي وثقة الجمهور فيه (عبد الرضا وآخرون، مرجع سابق، ص284).

يهدف البنك المركزي من استخدام معدل الاحتياطي الإجباري كأداة من أدوات السياسة النقدية إلى التأثير في الحجم الكلي للنقد والائتمان المتداول في الاقتصاد، الأمر الذي يؤدي إلى التأثير في العديد من المتغيرات الاقتصادية والتي من أهمها المستوى العام للأسعار لوجود علاقة طردية ما بين كمية النقود المتداولة والمستوى العام للأسعار في النظرية النقدية. باعتبار أن هدف استقرار الأسعار هو الهدف الأساسي الذي تسعى البنوك المركزية دائماً.

4.1. المستوى العام للأسعار:

يعرف الاقتصاديون التضخم بأنه ارتفاع في المستوى العام للأسعار (أسعار السلع التي تشكل سلة مؤثرة على القدرة الشرائية للمواطن)، ويعتبر معدل المستوى العام للأسعار الطريقة الأفضل لقياس التضخم، حيث أن ارتفاع الأسعار هو المؤشر الملموس للوضع التضخمي.

يقصد بالمستوى العام للأسعار، أسعار جميع السلع والخدمات التي تدخل في المعاملات، سواء كانت سلع وخدمات استهلاكية أو إنتاجية، وبصفة عامة فإن المستوى العام للأسعار يمثل متغيراً تجميعي لأسعار جميع المفردات التي تدخل في حجم المعاملات. (السيد، 2018، ص121).

والمعروف أن السعر يتحدد في السوق الحرة بقوى العرض والطلب، فإذا ارتفع الطلب أكثر من العرض أدى ذلك إلى ارتفاع في السعر. ونظراً للعلاقة الطردية ما بين كمية النقود المتداولة لدى الأفراد في النظرية النقدية والمستوى العام للأسعار والتي تعرف بنظرية كمية النقود،

فإن الزيادة في حجم النقود المتداولة سيشجعهم على الإنفاق وشراء الأفراد المزيد من السلع والخدمات مما يدفع المنتجين إلى تلبية هذا الطلب المتزايد عن طريق إنتاج المزيد من السلع والخدمات مما يؤدي إلى تنشيط حركة الاقتصاد ولكن الإفراط في زيادة حجم النقود بين أيدي الأفراد سيؤدي إلى عجز العرض الكلي عن تلبية الطلب الكلي مما سيعرض الاقتصاد إلى حالة تضخمية تطيح به من خلال الارتفاع الحاد في المستوى العام لأسعار وكذلك فإن نقص السيولة بين أيدي الناس ستؤدي إلى نقص الطلب الكلي وبالتالي حصول فجوة انكماشية في النشاط الاقتصادي وبالتالي حصول الأزمات الاقتصادية. (خليل، 1982، ص121)

2. الجانب القياسي في الدراسة:

1.2. متغيرات الدراسة:

تتمثل متغيرات الدراسة في معدل الاحتياطي الإجمالي (متغير مستقل) ، والمستوى العام للأسعار (متغير تابع)، ويوضح الجدول رقم (1) تطور نسب وأرقام متغيرات الدراسة خلال الفترة 2000-2017.

الجدول رقم 1: تطور معدل الاحتياطي الإجمالي والمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

السنوات	معدل الاحتياطي الإجمالي %	المستوى العام للأسعار
2000	2.5	95.97
2001	3	100
2002	4.25	101.43
2003	6.25	105.75
2004	6.5	109.95
2005	6.5	111.47
2006	6.5	114.05
2007	6.5	118.24
2008	8	123.99
2009	8	131.10
2010	9	136.23
2011	9	142.39
2012	11	155.05
2013	12	160.10
2014	12	164.77
2015	12	172.65
2016	9	183.70
2017	9	193.97

المصدر: من إعداد الباحثة بالاعتماد على تقارير البنك المركزي للسنوات 2000-2017
ويلاحظ من الجدول رقم (1) اتجاه عام نحو الارتفاع لمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال السنوات 2000-2017 يرجع سببه أساسا لارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما نلاحظ أن معدل الاحتياطي الإجمالي كان في تزايد واستقرار خلال الفترة 2000-2015، ثم لينخفض سنتي 2016 و 2017 إلى معدل 9% مما يعني أن الاقتصاد الوطني كان يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة، وانخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود.
2.2. قيم معامل الارتباط لمتغيرات الدراسة:

يوضح الجدول رقم (2) قيم معاملات ارتباط بيرسون لمتغيري الدراسة: معدل الاحتياطي الإجمالي والمستوى العام للأسعار، ويتضح من الأرقام وجود ارتباط موجب 0.824 ذو دلالة إحصائية بين متغيري الدراسة. وبذلك فإننا نقبل بصحة الفرضية الفرعية الأولى للفرضية الرئيسية التي تقول بأنه:
توجد علاقة ارتباط معنوية موجبة بين معدل الاحتياطي الإجمالي والمستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017.
الجدول رقم (2): قيم معاملات ارتباط بيرسون بين متغيري الدراسة

Corrélations			
		معدل الاحتياطي الإجمالي	المستوى العام للأسعار
معدل الاحتياطي الإجمالي	Corrélation de Pearson	1	,824**
	Sig. (bilatérale)		,000
المستوى العام للأسعار	Corrélation de Pearson	,824**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	

** . La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22.

3.2. بناء نموذج الانحدار بين متغيري الدراسة واختبار الأثر:
في هذه المرحلة سوف نقوم ببناء نموذج انحدار للتنبؤ واختبار العلاقة وأثر التغير في متغير معدل الاحتياطي الإجمالي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، في شكل معادلة انحدار كما يلي:
$$Y = b_0 + b_1X$$

حيث:

Y: المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

X: معدل الاحتياطي الإجمالي في البنوك خلال الفترة 2000-2017.

وباستخدام برنامج SPSS سوف نقوم بتقدير معاملات نموذج الانحدار المقترح والنتائج في الجداول التالية:

الجدول رقم (3) نتائج الانحدار للعلاقة بين متغيري الدراسة

Récapitulatif des modèles

Modèle	R	R-deux	R-deux ajusté	Erreur standard de l'estimation
1	0,824 ^a	0,678	0,658	17,935

a. Prédicteurs : (Constante), معدل الاحتياطي الإجمالي

الجدول رقم (4) نتائج اختبار أنوفا للعلاقة بين متغيري الدراسة

الجدول رقم (4) نتائج اختبار أنوفا للعلاقة بين متغيري الدراسة

ANOVA^a

Modèle	Somme des carrés	ddl	Carré moyen	F	Sig.
1 Régression	10858,054	1	10858,054	33,756	,000 ^b
Résidus	5146,560	16	321,660		
Total	16004,614	17			

a. Variable dépendante : المستوى العام للأسعار

b. Prédicteurs : (Constante), معدل الاحتياطي الإيجابي

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22

الجدول رقم (5) نتائج اختبار النموذج المقترح بين المتغيرين

Coefficients^a

Modèle	Coefficients non standardisés		Coefficients standardisés	t	Sig.
	B	Ecart standard	Bêta		
1 (Constante)	65,961	12,529		5,264	,000
معدل الاحتياطي الإيجابي	8,748	1,506	0,824	5,810	,000

a. Variable dépendante : المستوى العام للأسعار

المصدر: مخرجات برنامج SPSS v 22

4.2. نتائج الدراسة:

أشارت نتائج الانحدار أن المتغير المستقل (معدل الاحتياطي الإيجابي) يفسر ما نسبته 67.8% من التباين الحاصل في المتغير التابع (المستوى العام للأسعار) في الجزائر، وهذه القيمة حصلنا عليها من قيمة مربع الارتباط R-deux الواردة في الجدول رقم (3) من نتائج الانحدار.

ولاختبار الفرضية الفرعية الثانية والتي تقول بأنه:

يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإيجابي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

يمكننا الاعتماد على قيمة F من جدول الجدول رقم (4)، حيث أشارت النتائج أن قيمة F تساوي 33.756 ودرجات الحرية (1، 16) ومستوى الدلالة هو 0.00 وهو أقل من 0.05 وبذلك، فإننا نقبل الفرضية السابقة ونقول بأنه يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإيجابي في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017، وبما أن ميل معادلة الانحدار 8.748 المقدر في الجدول رقم (5) من النتائج موجب فإن هذا الأثر هو أثر موجب كما هو ممثل في معادلة الانحدار التي يمكن تشكيلها من الجدول رقم (5) المتحصل عليها كالتالي:

$$Y = 65.961 + 8.748X$$

حيث:

65.961: ثابت.

Y: المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017

X: معدل الاحتياطي الإيجابي في البنوك خلال الفترة 2000-2017.

وبذلك نقبل الفرضية الفرعية الثانية والتي تقول بأنه:

يوجد أثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

ومن ثم نقبل الفرضية الرئيسية التي تقول بأنه:

يوجد علاقة ارتباط وأثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

3. خاتمة:

تستخدم السياسة النقدية في تأثيرها على النشاط الاقتصادي مجموعة من الأدوات والإجراءات التي من شأنها التأثير على عرض النقود وحجم الائتمان المتاح كماً ونوعاً وتوجيهه بما يحقق أهداف السياسة الاقتصادية المرجوة. وتنقسم أدوات السياسة النقدية إلى أدوات كمية وأخرى نوعية. وتعتبر أداة معدل أو نسبة الاحتياطي الإجباري أو القانوني من أهم الأدوات الكمية للسياسة النقدية.

تم في الإطار النظري لهذه الدراسة تحديد مفاهيم كلا من السياسة النقدية للبنك المركزي ومعدل الاحتياطي الإجباري والمستوى العام للأسعار، وقمنا في الجانب التطبيقي بقياس ومعرفة طبيعة أثر تغير معدل الاحتياطي الإجباري على تطور المستوى العام للأسعار في الجزائر للفترة 2000-2017، من خلال بناء نموذج انحدار لقيم متغيرات الدراسة التي تحصلنا عليها من نشرات البنك المركزي لسنوات 2000 لغاية 2017 باستخدام برنامج spss v22 .

وقد كان من أبرز النتائج التي تحصلنا عليها في هذه الدراسة أنه:

يوجد علاقة ارتباط وأثر موجب ذو دلالة إحصائية لمعدل الاحتياطي الإجباري في البنوك على المستوى العام للأسعار في الجزائر خلال الفترة 2000-2017.

كما لاحظنا من بيانات نشرات البنك المركزي اتجاه عام نحو الارتفاع لمستوى العام للأسعار في الجزائر خلال السنوات 2000-2017 يرجع سببه أساساً لارتفاع أسعار المواد الغذائية، بينما لاحظنا أن معدل الاحتياطي الإجباري كان في تزايد واستقرار خلال الفترة 2000-2015، ثم انخفض سنتي 2016 و 2017 إلى معدل 9% مما يعني أن الاقتصاد الوطني كان يعاني من حالة ركود في تلك المرحلة، وانخفاض المعدل هنا هو سياسة نقدية توسعية تعمل على إعطاء البنوك القدرة على التوسع في منح الائتمان لإنعاش الاقتصاد ومعالجة الركود.

4. قائمة المراجع:

أحمد عصام الدين فؤاد، (1989)، فعالية السياسات النقدية في الاقتصاد المصري في ظل سياسة الانفتاح الاقتصادي، رسالة ماجستير، كلية التجارة - جامعة عين شمس.

خليل سامي، النظريات المالية والنقدية، (1982)، شركة كاظمة للنشر والتوزيع، الكويت، الطبعة الأولى.

السيد سامي، (2018)، النقود والبنوك والتجارة الدولية، الطبعة الأولى، الإسكندرية.

عبد الرحمن محمود مناع، (2004)، الآثار الاقتصادية الكلية للسياسة النقدية في ظل إتباع برنامج التكيف وعلاقتها بالركود الاقتصادي مع إشارة خاصة للاقتصاد المصري، رسالة ماجستير، كلية التجارة وإدارة الأعمال - جامعة حلوان.

عبد الرضا مصطفى سلام و اخرون، (2019)، الاحتياطي القانوني وأثره على الربحية المصرفية دراسة تطبيقية في مصري الوطني الإسلامي التجاري العراقي، مجلة كلية بغداد للعلوم الاقتصادية الجامعة، العدد 58.

عفيفي سامي حاتم، (2004)، اقتصاديات النقود والبنوك، القاهرة، الطبعة الثانية، 2004.

مدوخ ماجدة، (2011)، أدوات السياسة النقدية في الجزائر بعد صدور قانون النقد والقرض 10/90، مجلة العلوم الانسانية، جامعة بسكرة، العدد 23.

هاشم مصطفى عبد الرؤوف عبد الحميد، (2001)، قياس آثار السياسة المالية والنقدية على أهم المتغيرات الكلية في الاقتصاد المصري خلال الفترة (1974-1991/90) واتجاهاتها المستقبلية، رسالة دكتوراه، كلية التجارة بالاسماعيلية - جامعة قناة السويس.
ياس أسماء خضير، (2016)، أثر الاحتياطي القانوني على حجم الائتمان النقدي في العراق للمدة 2004-2013، مجلة الدنانير، كلية الادارة والاقتصاد، الجامعة العراقية، العدد 9.

يسري عبد الرحمن وآخرون، (1999)، اقتصاديات النقود والبنوك، قسم الاقتصاد، كلية التجارة - جامعة الاسكندرية.

CIA World Factbook - Unless otherwise noted, information in this page is accurate as of March 11, 2010
Griffith Alan s, Wall Stuart, (1993), APPLIED ECONOMICS. AN INTRODUCTORY COURSE, Longman Group, UK.

[http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_\(consumer_prices\).html](http://www.indexmundi.com/algeria/inflation_rate_(consumer_prices).html)

Mishkin Frederic S.,(1998), The Economics of Money, Banking, and Financial Markets, ADDISON-WESLEY, USA, (5th) ed.

Roger Miller, David D. Van Hoose, (2004), Money, Banking, and Financial Markets, South-Western, USA ,

(2nd) ed.